اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي

الجمعية العامة للدول الأطراف في الاتفاقية

الدورة السابعة

مقر اليونسكو، القاعة 2

4-6 حزيران/يونيو 2018

البند 6 من جدول الأعمال المؤقت:

تقرير الفريق العامل المخصّص غير الرسمي التابع للجنة إلى الجمعية العامة

|  |
| --- |
| الملخص  أنشأت اللجنة بموجب قرارها 11.COM 10 فريقاً عاملاً مخصّصاً غير رسمي لدراسة "المسائل المتعلقة بالتشاور والحوار بين هيئة التقييم والدول المقدمة للطلب وعملية اتخاذ القرار في اللجنة فيما يتعلق بالترشيحات والاقتراحات والطلبات." ونظرت اللجنة، في دورتها الثانية عشرة، في تقرير ذلك الفريق وقرّرت تقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة. ويقدّم ملحق هذه الوثيقة، والذي أعدّه الفريق، مداولاته وتوصياته كما عُرضت على الدورة الثانية عشرة للجنة.  القرار المطلوب: الفقرة 7 |

1. قرّرت اللجنة الحكومية الدولية لصون التراث الثقافي غير المادي ("اللجنة") في دورتها الحادية عشرة "إنشاء فريق عامل مخصّص غير رسمي يعقده رئيس الدورة القادمة للجنة وسيجتمع بين الدورات لدراسة المسائل المتعلقة بالتشاور والحوار بين هيئة التقييم والدول المقدمة للطلب وعملية اتخاذ القرار في اللجنة فيما يتعلق بالترشيحات والاقتراحات والطلبات وكذلك أيّة مسألة أخرى من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية". كما طلبت اللجنة أن يقدّم الفريق توصياته إلى اللجنة خلال دورتها الثانية عشرة "بهدف تقديم تنقيحات التوجيهات التنفيذية إلى الجمعية العامة" ([القرار 11.COM 10](https://ich.unesco.org/en/Decisions/11.COM/10)، الفقرة 13).
2. وطلبت اللجنة أيضاً في نفس القرار (الفقرة 12) من اللجنة اقتراح "إجراء، إلى الدورة المقبلة للجنة، يتضمن خطوة وسيطة في تقييم الملفات، مما يسمح للدول المقدمة بالاستجابة للتوصيات الأولية التي سبق أن وجّهتها هيئة التقييم إلى الأمانة". وقدّم اقتراح الأمانة، الذي ناقشه الفريق العامل المخصص غير الرسمي، في الوثيقة [ITH/17/12.COM/12](https://ich.unesco.org/doc/src/ITH-17-12.COM-12-EN.docx).
3. وبناء على طلب اللجنة، قُدم تقرير الفريق العامل المخصّص غير الرسمي للنظر فيه في دورتها الثانية عشرة. ولاحظت اللجنة في [قرارها 12.COM 13](https://ich.unesco.org/en/Decisions/12.COM/13) "الرأي الذي عبّرت عنه هيئة التقييم بشأن الحاجة إلى منح الوقت، على الأقل حتى نهاية دورة 2019، من أجل إدخال عدد من التعديلات التي أدخلت في عملية التقييم، قبل النظر في إنشاء عملية "حوار" رسمية". وقرّرت اللجنة في وقت لاحق استئناف المناقشة حول إنشاء عملية "حوار" بين هيئة التقييم والدول الأطراف المقدمة في دورتها الرابعة عشرة، ولذا لم يقترح أيّ تعديل للتوجيهات التنفيذية خلال الدورة الحالية للجمعية العامة. وعلى ضوء هذا القرار، وافق أعضاء اللجنة على عدم دراسة الإجراء الذي اقترحته الأمانة (الوثيقة [ITH/17/12.COM/12](https://ich.unesco.org/doc/src/ITH-17-12.COM-12-EN.docx)) خلال الدورة الثانية عشرة للجنة.
4. ورغم قرار عدم اقتراح أية تعديلات للتوجيهات التنفيذية، قرّرت اللجنة تقديم تقرير فريق العمل غير الرسمي إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة ([القرار 12.COM 13](https://ich.unesco.org/en/Decisions/12.COM/13)). ويقدّم ملحق هذه الوثيقة، والذي أعدّه الفريق، تقريراً عن مداولاته وتوصياته كما عُرضت على الدورة الثانية عشرة للجنة.
5. كما قرّرت اللجنة في دورتها الثانية عشرة تمديد مهام فريق العمل المخصص غير الرسمي في عام 2018 كفريق عمل مفتوح العضوية لجميع الدول الأطراف المعنية. وأعاد القرار ذاته تحديد ولاية الفريق والتي تمّ توسيعها لتشمل خمسة مجالات رئيسية:
   1. دراسة آلية تمويل الاتفاقية، بما في ذلك تعبئة الموارد؛
   2. تمكين تنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن فريق العمل المفتوح العضوية المعني بالحوكمة وإجراءات وأساليب عمل الهيئتين الرئاسيتين لليونسكو كما تمّ اعتمادها في الدورة التاسعة والثلاثين للمؤتمر العام؛
   3. مواصلة التفكير في آلية "حوار" مناسبة، بالتشاور مع هيئة التقييم، مع أخذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة المقبلة في الاعتبار؛
   4. التفكير، بالتشاور مع المنظمات غير الحكومية المعتمدة، في سبل زيادة تعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية في إطار اتفاقية عام 2003 وكيفية ابراز ذلك في آليات اعتماد المنظمات غير الحكومية وتجديد اعتمادها؛
   5. التفكير في أية قضايا أخرى لتسهيل عمل اللجنة.
6. بعد تعيين رئيس الدورة الثالثة عشرة للجنة الحكومية الدولية في كانون الثاني/يناير 2018 وإثر المناقشة خلال الاجتماع الأول للمكتب الذي عقدته اللجنة في 22 آذار/مارس 2018، تمّ الاتفاق على أن تترأس الجزائر والفيليبين فريق العمل المخصص غير الرسمي في عام 2018. وستقدّم مداولات وتوصيات هذا الفريق إلى اللجنة في دورتها الثالثة عشرة.
7. وقد ترغب الجمعية العامة في اعتماد القرار التالي:

مشروع القرار 7.GA 6

إنّ الجمعية العامة،

1. وقد درست الوثيقة ITH/18/7.GA/6؛
2. وإذ تذكّر بالقرارين 11.COM 10 و12.COM 13؛
3. وإذ تذكّر أيضاَ بالفصلين I.8 وI.10 من التوجيهات التنفيذية،
4. تهنئ بعمل فريق العمل المخصّص غير الرسمي خلال عام 2017 وتحيط علماً بتقريره؛
5. وتطلب من فريق العمل المخصص غير الرسمي تقديم مداولاته وتوصياته إلى الدورة الثالثة عشرة للجنة، مع أخذ ولايته التي أعيد تحديدها لعام 2018 في الاعتبار.

ملحق

#### تقرير الفريق العامل المخصّص غير الرسمي التابع للجنة إلى الجمعية العامة

#### الولاية

1. أُنشئ الفريق العامل المخصّص غير الرسمي بموجب [القرار 11.COM 10](https://ich.unesco.org/en/Decisions/11.COM/10) "لدراسة المسائل المتعلقة بالتشاور والحوار بين هيئة التقييم والدول المقدّمة (يشار إليه فيما يلي بـ" الحوار")، وعملية اتخاذ القرار داخل اللجنة بشأن الترشيحات والاقتراحات والطلبات (يشار إليها فيما يلي بـ"اتخاذ القرار") ، وكذلك أيّة مسائل أخرى ترمي إلى تعزيز تنفيذ الاتفاقية، ولتقديم توصياته إلى اللجنة في دورته القادمة".
2. اجتمع الفريق العامل المخصّص، برئاسة رئيس الدورة الثانية عشرة للجنة الحكومية الدولية (المشار إليها فيما يلي باسم "اللجنة")، للمرّة الأولى في 16 شباط/فبراير لمناقشة جدول الأعمال وتركيبة الفريق. وعُقدت اجتماعات لاحقة للفريق المتكوّن من أعضاء اللجنة في 27 شباط/فبراير و 10 آيار/مايو و 27 أيلول/سبتمبر. وعُقد اجتماعان مفتوحان في 2 حزيران/يونيو و 23 تشرين الأول/أكتوبر دعيت إليه جميع الدول الأطراف في الاتفاقية لتكون المناقشات تشاركية وشاملة قدر الإمكان. وكانت أمانة اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي حاضرة خلال الاجتماعات.
3. كما تمّت استشارة هيئة التقييم (يشار إليها فيما يلي باسم "هيئة التقييم"). ودُعي خبيران من هيئة التقييم إلى تقاسم خبراتهما خلال الاجتماع الثالث للفريق العامل في 10 آيار/مايو. وأصبح الاجتماع الخامس الذي عُقد في 27 أيلول/سبتمبر اجتماعاً مشتركاً ناقش فيه أعضاء هيئة التقييم الإثنا عشر والعديد من أعضاء اللجنة المسألة.
4. كما نظم الفريق العامل ستة اجتماعات لفريق الصياغة خلال الفترة الممتدّة من نيسان/أبريل إلى أيلول/سبتمبر برئاسة سعادة السيد أناستاس منير، سفير فلسطين، وبحضور أعضاء اللجنة. وعزّزت مناقشات فريق الصياغة مناقشة الفريق العامل من خلال الاستفادة من الأفكار المطروحة خلال اجتماعات الفريق العامل ومزيد تطويرها.

#### التشاور والحوار بين هيئة التقييم والدول المقدمة

#### معلومات أساسية

1. أقرّت اللجنة في دورتها الحادية عشرة ضرورة وجود قناة اتصال بين هيئة التقييم والدول المقدّمة. وقُدّم الاقتراح اعتقاداً منها أنّ فحص ملفات الترشيح، لا سيما إلى القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للبشرية (المشار إليها فيما يلي باسم "القائمة التمثيلية")، ينبغي أن يتمّ بطريقة شاملة. ويُمكن النظر في الملفات التي تنطوي على مسائل بسيطة/تقنية تحتاج إلى توضيح أو توفير معلومات إضافية من خلال الحوار لتوفير قدر أكبر من الدراسة الشاملة للملفات المعنية قبل اجتماعات اللجنة.
2. خلال دورتها الحادية عشرة، رحّبت اللجنة والمراقبون وممثّلو هيئة التقييم بإدخال الآلية الجديدة من حيث المبدأ. واعتمدت اللجنة نتيجة لذلك قراراً يطلب من الأمانة تقديم اقتراح بشأن الحوار (القرار 11.COM 10، الفقرة 12). كما أُنشئ فريق عامل مخصّص غير رسمي لتقديم توصياته فيما يتعلّق بالمسائل التي تدخل ضمن حدود ولايته إلى الدورة الموالية للجنة (القرار 11.COM 10، الفقرة 13).

#### مجالات المناقشة الرئيسية

1. ركّزت أعمال الفريق العامل المخصّص على محتويات الحوار على أساس الاقتراح الأولي الذي قدّمته الأمانة والمتعلّق أساساً بإطار زمني معدّل لدورة الفحص ليتماشى مع الحوار، وستقود نتائج المناقشة هيئة التقييم في تطبيق آلية الاتصال الجديدة بين الهيئة والدول.
2. واستهلّ الفريق أعماله بالتأكيد على ضرورة أن تكون العملية بسيطة مع تكلفة منخفضة قدر الامكان بهدف تقليل عبء العمل الإضافي على الأمانة وهيئة التقييم. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، درس الفريق المسألة الأولى المتعلّقة بضرورة أن يتضمّن الحوار عدداً محدوداً من المعايير حسب طبيعة المعيار (التمييز بين المعايير الموضوعية/الفنية ومعيار أدنى[[1]](#footnote-1)). غير أنّ المقترح لم يحظ بدعم الأغلبية. وبدلاً من ذلك، اعتبر الكثيرون أنّ وضع تسلسل هرمي بين المعايير يتجاوز ولاية الفريق العامل وأنّه يجب إخضاع جميع المعايير، بما أنّها متساوية القيمة، للحوار.
3. ويرتبط عدد الأسئلة المرتبطة بالمعيار وطبيعتها (ما هو نوع الأسئلة المثلى للحوار وعددها) ارتباطاً وثيقاً بمسألة المعايير مع مراعاة موارد الأمانة والجدول الزمني الضيّق لعملية الفحص. واعتبر الأعضاء أنّ الإجابات المقدّمة يمكن أن تكون إيضاحًا و/أو معلومات إضافية بسيطة فقط. واعتبرت الأغلبية أنّه من المناسب اعتماد سؤالين على أقصى تقدير.
4. إلاّ أنّ البعض الآخر اعتبر أنّ مضمون الحوار ينبغي أن يستند إلى طبيعة المعيار وليس إلى عدد محدود من الأسئلة. وتجدر الإشارة أيضاً إلى تفضيل بعض الدول الأعضاء اعتماد ما يصل إلى 5 أسئلة (سؤال واحد لكلّ معيار) لجعل الحوار أكثر شمولاً.
5. ومثّل الظرف الذي يتمّ بموجبه اخضاع ملفات الترشيح لعملية الحوار مسألة أساسية يتعيّن معالجتها. واعتبر الأعضاء أنّ تضمين جميع الملفات التي لم تستجب لبعض المعايير في الحوار سيجعل من المستحيل بالنسبة للأمانة وهيئة التقييم إدارة هذه العملية. واقترح الفريق ادراج الملفات التي لم تستجب لبعض المعايير في عملية الحوار فقط عندما ترى هيئة التقييم أنّ إجابة محدودة يمكنها تغيير توصيتها/تقييمها بشأن الملف.
6. كما فكّر الفريق في طرق أخرى لتبسيط العملية من أجل تخفيف العبء المسلّط على الأمانة وهيئة التقييم. واعتبر معظم الأعضاء أنّه من المناسب وضع قيود على عدد الكلمات المضمّنة في الإجابات التي تقدّمها الدول التي وجّهت لها هيئة التقييم الأسئلة من خلال الحوار، ووافق الفريق على ألاّ تتجاوز الإجابات عن كلّ سؤال 150 كلمة.
7. غير أنّ هيئة التقييم اقترحت خلال الاجتماع الخامس المنعقد في 27 أيلول/سبتمبر أن تخطو اللجنة خطوة إلى الوراء وأن تعيد النظر في توقيت تطبيق عملية الحوار. وذكر أعضاء هيئة التقييم أنّه سيكون من الأفضل أن تنتظر اللجنة دورة فحص واحدة على الأقلّ، وذلك لإتاحة الوقت لتقييم آثار التدابير المتّخذة لتحسين عملية الفحص، مثل نموذج طلب R5 معدّل، وتوسيع نطاق خيار الإحالة ليشمل جميع برامج الادراج.
8. وتباينت ردود أفعال أعضاء الفريق العامل بشأن المقترح. وقبلت بعض الدول الأعضاء بشدّة اقتراح أن تكون اللجنة أكثر حذراً عند تنفيذ التدبير الجديد. وكان آخرون أقلّ تقبلاً لهذه الفكرة معتبرين أنّ الحوار سيكون بمثابة أداة مفيدة لتيسير التواصل الضروري بين الدول وهيئة التقييم، وبالتالي سيساعد على جعل العملية أكثر شمولية وسيحدّ من التسييس.

#### التوصيات

1. التذكير بتوصية هيئة التقييم بشأن ضرورة إتاحة الوقت لتقييم آثار المبادرات التي تم إدخالها مؤخراً لتعزيز عملية التقييم والتكيّف معها قبل إضافة المزيد من التغييرات. لذا أوصت هيئة التقييم اللجنة بتأجيل اتخاذ أيّ قرار بشأن آلية الحوار حتى الدورة التالية (2019/2020).
2. ستناقش اللجنة خلال دورتها الثانية عشرة نتائج استنتاجات الفريق العامل وقد تمدّد ولاية الفريق العامل المخصّص إلى دورتها الثالثة عشرة الموالية بهدف الاستفادة من مناقشات الفريق العامل. كما ستقدّم اللجنة تقريراً إلى الدورة السابعة للجمعية العامة في عام 2018. ويجوز للجمعية العامة اتخاذ أيّ قرار تراه مناسباً في هذا الشأن. وفي حال تمديد ولايته، سيقوم الفريق العامل بمزيد التفكير في سبل تحسين حوكمة اللجنة وسينظر في المسائل الأخرى المذكورة في هذا التقرير والتي أثيرت خلال اجتماعات الفريق العامل دون أن تقع معالجتها بالكامل.
3. الاستنتاج المختصر للفريق العامل بشأن الحوار (مقترح مؤجّل):
4. يجوز لهيئة التقييم اطلاق الحوار بشأن ملفات الترشيحات التي تحتاج إلى توضيح و/أو معلومات إضافية بسيطة، عندما ترى الهيئة أنّ إجابة محدودة يمكنها تغيير توصيتها/تقييمها لملف الترشيح.
5. ينبغي أن تقتصر المعلومات المقدّمة من طرف الدول المقدّمة أثناء عملية الحوار على التوضيح أو معلومات إضافية بسيطة/تقنية.
6. يجوز لهيئة التقييم طرح أسئلة حول جميع المعايير، على أساس سؤال واحد لكلّ معيار وسؤالين على أقصى تقدير لكلّ ملف يتمّ اختياره للحوار.
7. ستكون التوجيهات التنفيذية المنقّحة (I.8. 27) وفقاً للمقترحات المذكورة أعلاه على النحو التالي:

|  |
| --- |
| 1.8 تقييم الملفات |
| 27. وعلى أساس تجريبي، تنشأ عملية حوار بين هيئة التقييم والدولة/الدول المقدّمة لملفات لا تستجيب لمعيار/معايير للإدراج في القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للبشرية.  تُدرج هيئة التقييم في عملية الحوار ملفات بحاجة إلى توضيحات و/أو معلومات إضافية بسيطة فقط عندما تعتبر أنّ إجابة محدودة يمكنها تغيير توصيتها/تقييمها بشأن الملف.  تُرسل هيئة التقييم عبر الأمانة سؤالاً (أسئلة) بشأن معيارين على أقصى تقدير من أصل المعايير الخمسة لطلب توضيح و/أو معلومات إضافية بسيطة من الدولة (الدول) المقدّمة للملفات المختارة لعملية الحوار. يمكن لهيئة التقييم توجيه سؤالين على أقصى تقدير، على أساس سؤال واحد فقط لكلّ معيار، للدولة (الدول) المعنيّة.  تُرسل أسئلة هيئة التقييم بالوسائل الإلكترونية من قبل الأمانة إلى الدولة (الدول) المعنية في غضون أسبوع من اجتماع هيئة التقييم في أبريل/مايو من السنة2.  يجب على الدولة (الدول) أن تردّ بالوسائل الإلكترونية من خلال الأمانة في غضون 3 أسابيع من تاريخ إرسال الأمانة لأسئلة هيئة التقييم إليها. يُسمح بتقديم نص لا يتجاوز 150 كلمة لكلّ إجابة. |

#### عملية صنع القرار في اللجنة

#### معلومات أساسية

1. دأب الرؤساء خلال الدورات الأخيرة على السعي إلى التوصّل إلى اتفاق واسع النطاق من خلال التعبيرات النشطة عن الدعم من أجل بلوغ توافق بشأن تنقيحات القرارات المتعلّقة بالترشيحات أو الاقتراحات أو الطلبات التي من شأنها أن تعكس توصيات هيئة التقييم فيما يتعلّق بالترشيح. غير أنّ دولة طرفاً طرحت بعد الدورة العاشرة للجنة الحكومية الدولية في ويندهوك سؤالاً حول كيفية تفسير الرئيس لعبارة "اتفاق عريض" للقول بالتوصّل إلى توافق.
2. ونظرت الدورة الحادية عشرة للجنة بناء على طلب الدولة الطرف في "التوضيح المتعلق بعملية اتخاذ القرار فيما يخصّ الادراج أو الاختيار أو الموافقة على الترشيحات والاقتراحات والطلبات" (11.COM 8). واعتمدت اللجنة اثر مناقشة مستفيضة قراراً "يوصي رئيس اللجنة، في حال إدخال تعديلات على مشروع قرار أوصت به هيئة التقييم، بمنح الأولوية لاتخاذ القرار بالتوافق من خلال تقييم كل من الدعم والاعتراضات على مشروع القرار قيد الدراسة "(القرار 11.COM 8).
3. واعتبر البعض أنّ التغيير الحاصل في اتخاذ القرار، الذي طُبِّق ابتداء من الدورة الحادية عشرة المنعقدة في أديس أبابا، أدى إلى كسر الحاجز النفسي بالنسبة للجنة في خصوص إلغاء توصيات هيئة التقييم، وقامت اللجنة بإلغاء 15 توصية من أصل 19 توصية ادراج قدّمتها هيئة التقييم عند دراسة الترشيحات للقائمة التمثيلية. وقد قادت الوضعية أعضاء اللجنة إلى استنتاج مفاده أنّ طريقة العمل الجديدة تحتاج إلى مراجعة.
4. مجالات المناقشة الرئيسية
5. اقترح أحد أعضاء اللجنة "اتخاذ القرارات بمراحل"، وهو ما حظي بتأييد عام من أعضاء الفريق العامل. إذ ينبغي على الرئيس السعي أوّلاً للحصول على "دعم نسبي[[2]](#footnote-2) دون أيّ اعتراض أو تعبير عن قلق" كي تعتمد اللجنة تنقيحاً للقرارات المتعلّقة بالترشيحات والاقتراحات والطلبات. وإذا أثار أيّ عضو اعتراضاً أو قلقاً بشأن التعديل المقترح، ينبغي على الرئيس السعي للحصول على "دعم واسع النطاق[[3]](#footnote-3)".
6. لكن أعرب عضوان من أعضاء اللجنة عن تحفظهما، قائلين أنّه ينبغي للجنة العودة إلى النظام السابق المتمثّل في السعي للحصول على دعم واسع عند اعتماد قرارات لعكس التوصيات التي اقترحتها هيئة التقييم. وأضافا أنهما لن يعيقا الإجماع حول هذه المسألة.

#### مسائل أخرى

1. ادخال "خيار التأجيل"
2. اقترحت بعض الدول الأعضاء أن يناقش الفريق العامل ادخال "التأجيل" كخطوة وسيطة بين "الإحالة" و "عدم الإدراج". وسيميّز خيار التأجيل بين الملفات التي لم تستجب لأقلّ من معيارين عن الملفات التي لم تستجب لثلاثة أو أربعة معايير، وسيكون بمثابة الرادع النفسي للأطراف التي تمارس ضغطاً لإدراج ترشيحها في القائمة. ورغم استعارة مصطلح "التأجيل" من اتفاقية التراث العالمي لعام 1972 (يشار إليها فيما يلي بـ "اتفاقية التراث العالمي")، يجب تمييز المصطلح عن مصطلح اتفاقية التراث العالمي من حيث مفهومه[[4]](#footnote-4).
3. وأشارت الأمانة من ناحية أخرى إلى أنّ الفئة الجديدة ستزيد من تعقيد عملية الفحص، حيث أن اتفاقية عام 2003 لديها دورة فحص تختلف عن دورة اتفاقية التراث العالمي وأنّ الفئة الإضافية ستزيد من اثقال كاهل هيئة التقييم بطلب تبرير موضوعي. وطلبت هيئة التقييم في هذا الصدد من اللجنة تزويدها بتوجيهات بشأن ما يميّز الإحالة عن التأجيل، مشيرة إلى أنّ اتباع نهج رياضي قد لا يكون مناسباً.
4. ﻭﺃﻋﺮﺑﺖ ﺑﻌﺾ ﺍﻟﺪﻭﻝ ﻋن تحفّظاتها ﺍﻟﻘﻮﻳﺔ وشكّكت في النجاعة. وأكّدت الأمانة أنّ خيار التأجيل الوارد في اتفاقية التراث العالمي يميّز نفسه عن الإحالة بطريقة موضوعية أكثر من كونها اجرائية. كما لم يغيّر النزعة إلى عكس توصيات الهيئة الاستشارية.
5. لم يتمكّن الفريق من التوصّل إلى توافق وقرّر تعليق مناقشة هذا الموضوع في الوقت الراهن. ويجوز للجنة إعادة النظر في المسألة عند مراجعتها للتوجيهات التنفيذية.
6. إعادة النظر في طبيعة القائمة التمثيلية
7. قدّمت بعض الدول الأطراف مقترحات لإعادة صياغة طبيعة القائمة التمثيلية لتكون أكثر شمولية (ما يطلق عليه اسم "نهج ويكيبيديا") على الرغم من أنّ الفريق العامل لم يكن لديه الوقت الكافي لمواصلة متابعة المسألة. وستستلزم المسألة اتباع نهج أكثر شمولاً إزاء تنفيذ الاتفاقية، وستتطلب إعادة النظر في مجمل إجراءات الفحص واتخاذ القرار وكذلك أدوار الهيئة الاستشارية.
8. مسائل أخرى لتحسين عمل اللجنة
9. أراد أحد أعضاء اللجنة التطرّق إلى انتخاب هيئة التقييم وذكر أنّه ينبغي على اللجنة تقبّل قائمة مثلى بالنسبة للانتخاب. إذ تقتضي الممارسة الحالية أن تقدّم كلّ مجموعة انتخابية ما لا يقلّ عن مرشّحين وما يصل إلى ثلاثة مرشحين لانتخاب هيئة التقييم. ولم يبد أيّ عضو من أعضاء اللجنة اعتراضه على المقترح، في حين شجّع الفريق العامل كل مجموعة انتخابية، كلّما أمكن ذلك، على تجنّب تقديم قائمة مثلى.
10. وقُدِّم مقترح آخر يدعو هيئة التقييم إلى تسليم القرار إلى اللجنة من خلال عدم تقديم توصيات في ظروف استثنائية عندما يكون لدى الهيئة آراء منقسمة وصعوبة في الوصول إلى توافق بشأن ملف الترشيح. وشكّك عدد من الأعضاء في الفكرة معربين عن مخاوفهم بانطواء التغيير على عواقب سلبية (احتمال إساءة استخدام).
11. وشدّد عضو في هيئة التقييم أثناء التشاور مع الفريق العامل على ضرورة تعزيز برامج بناء القدرات لمساعدة الدول في إعداد ملفات الترشيح بالتوازي مع تدابير ترمي لتحسين حوكمة اللجنة.
12. التوصيات
13. وإذ تشدّد على حقّها في القيام باختيارها الخاص فيما يتعلّق بانتخاب هيئة التقييم، تُشجّع اللجنة المجموعات الانتخابية، كلما أمكن ذلك، على تقديم عدّة مرشحين (بين اثنين وثلاثة) مع قبول قائمة مثلى للانتخاب.
14. يجوز لهيئة التقييم الامتناع عن تقديم توصيتها بشأن ملف (ملفات) في حالة استثنائية في حال/إذا كان لأعضاء الهيئة آراء متباينة ويجدون بالتالي صعوبة في التوصّل إلى توافق. [لم يكن هناك توافق صلب الفريق العامل بشأن هذه التوصية، حيث عارض عضو واحد على الأقل هذه الفقرة بشدّة.]

1. . معيار/معايير أساسي/أساسية يؤدي عدم الاستجابة له/لها إلى ارسال ملفّ الترشيح إلى عدم الادراج (أو الإحالة) بشكل مباشر. [↑](#footnote-ref-1)
2. . يأخذ ثلث أعضاء اللجنة على الأقل الكلمة ليعلن تأييده دون أيّ اعتراض أو قلق يعرب عنه أيّ عضو آخر. [↑](#footnote-ref-2)
3. . يأخذ أكثر من نصف أعضاء اللجنة (13 على الأقل) الكلمة ليعلن عن تأييدهم. [↑](#footnote-ref-3)
4. . اقترح البعض تغيير عبارة "الإحالة" و"التأجيل" إلى "الإحالة المرنة" و"الإحالة" لتجنّب الخلط مع تلك المصطلحات المستخدمة في اتفاقية التراث العالمي. [↑](#footnote-ref-4)